اثر الاستثمارات على تنمية القطاع الصناعي في اقليم كوردستان العراق خلال المدة

(2010 - 2017)

شورش قادر علي قسم المحاسبة كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق.

البريد الإلكتروني : shorsh.ali@uhd.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة اثر الاستثمارات على تنمية القطاع الصناعي في إقليم كوردستان العراق، ولتحقيق هذا الهدف قام البحث بتحليل واقع الاستثمارات والقطاع الصناعي في الإقليم ومدى مساهمة أثر الاستثمارات الموجودة في القطاع الصناعي، وعرض السبل والآليات والإجراءات الممكنة لتنمية و تطور القطاع الصناعي في الإقليم، ومن أجل تحقيق أهداف البحث والتجاوب على الأسئلة التي أثارته اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحديد تاثير الاستثمارات على القطاع الصناعي في الاقليم، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها: ان الصناعة والقطاع الصناعي في اقليم كوردستان من القطاعات الاقتصادية المهمة لما تتمتع به هذا الإقليم من موارد اقتصادية مناسبة ومساعدة لتطوير و نمو هذا القطاع، وتأتي محافظة السليمانية في المرتبة الأولى من حيث حجم رؤوس الأموال المستثمرة في تأسيس المعامل الصناعية، كما اقترح البحث جملة من التوصيات من أهمها: اعادة ترشيد الحوافز الضريبية لجذب المزيد من الاستثمارات وذلك بالتركيز على توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الانتاجية لاسيما المشروعات التصديرية كذلك العمل على استخدام الموارد الموجودة في الاقليم والتي لم تستخدم لحد الان لعدم وجود شركات صناعية في هذا المجال و ذلك من اجل تنويع المنتجات الصناعية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات، القطاع الصناعي، المشاريع الصناعية ، التنمية الصناعية، أقليم كوردستان.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

المقدمة:

ان الكثير من الدول النامية تواجه تحديات عديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وانها تبحث عن مخرج ورسم استراتيجية جيدة تمكنها من النجاة للخروج من ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب عدم وجود تصديرات أو وجود تصديرات بدائية أو الاعتماد على منتج واحد، الأمر الذي يعرض هذه البلدان إلى حدوث تقلبات اقتصادية.

ويعد القطاع الصناعي المحور الأساسي لأي خطة تنموية اقتصادية في هذه الدول، لما لها من دور حيوي في خلق موارد متجددة للدخل القومي، كما تعتبر تنمية القطاع الصناعي من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة، وذلك لأن الصناعة تلعب دورا مهما في اقتصاد أي بلد باعتبار أن الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية، حيث أن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي وتؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات وتشغيل الأيدي العاملة وتقليل معدل البطالة الحالي وتأمين فرص العمل للأجيال القادمة.

عليه يلاحظ ان الدول المتقدمة التي جنت ثمار التقدم الاقتصادي هي تلك الدول التي عملت على توجيه استثماراتها لتطوير القطاع الصناعي. وفي ظل المتغيرات الاقتصادية المتسارعة التي تترك اثارها على جميع القطاعات الاقتصادية لابد من توجيه نشاط القطاع الصناعي ً لاستراتيجية واضحة المعالم لتطوير وتنمية هذا القطاع .

ان اقليم كوردستان العراق يتمتع بمزايا عديدة من الناحية الاقتصادية والسياسية والامنية لجذب الاستثمار بشكل عام والاستثمار في القطاع الصناعي بشكل خاص، ويتمتع الاقليم بموارد اقتصادية كثيرة كالمياه والمعادن والنفط والغاز، هذا فضلا عن الموارد البشرية والتي يمكن استخدامها في النشاطات الاقتصادية وخاصة النشاط الصناعي. غير ان التجارب برهنت ان وفرة الموارد لوحدها لا تلبي مقتضيات التطور والتنمية إلا إذا تم الاستخدام الأمثل لتلك الموارد الطبيعية وفق خطط و برامج مسبقة ، وقد حاول الإقليم تنمية الاستثمارات من خلال اصدار قانون الاستثمار في عام 2006 وانشاء مدن صناعية في محافظات الاقليم لتنمية القطاع الصناعي و ادى هذا التغيير الى زيادة المشاريع الصناعية حتى عام 2013 ولكن بعد ذلك ومنذ عام 2014 انخفض عدد المشاريع الصناعية بسبب تدهور العلاقات بين الاقليم والحكومة العراقية حيث اثر ذلك سلبا على القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص .

من هذا المنطلق تضمن البحث ، مشكلة البحث و منهجية البحث ، فضلا عن مبحثين رئيسيين ، اذ يتناول المبحث الاول مفهوم الاستثمار واهدافها واهميتها و كذلك مفهوم الصناعة واهميتها ، و تضمن المبحث الثاني تاثير الاستثمارات على القطاع الصناعي في اقليم كوردستان العراق خلال المدة (2010-2017) .

منهجية البحث

1-مشكلة البحث:

تتمثل اشكالية البحث في معرفة المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في اقليم كوردستان العراق حيث ان هذا القطاع كان مهملا طوال السنوات الماضية بسبب الظروف السياسة والاقتصادية التي مر بها الاقليم بشكل خاص والعراق بشكل عام حيث توقفت معظم المعامل والمصانع لعدم وجود المواد الخام وكذلك الخبرة وعدم وجود الدعم الحكومي ، هذا بالاضافة الى توتر العلاقات بين الاقليم والمركز في عام 2013 والذي كان له تاثير سلبي على الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص .

وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

ما مدى تأثير الاستثمار على تنمية القطاع الصناعي في اقليم كوردستان العراق والى اي مدى يتجه المستثمر الى الاستثمار في القطاع الصناعي، وهل قانون الاستثمار ساعد على تنمية القطاع الصناعي ؟ وماهي الانعكاسات التي تترتب عن تشجيع و ترقية الاستثمار في القطاع الصناعي ؟

2-اهمية البحث:

يعتبر الاستثمار في القطاع الصناعي من الاستثمارت المهمة لأي بلد ، حيث انه من خلال الصناعة تتوفر لدينا السلع مما يجعل الدولة مكتفيا ذاتيا ، هذا بالاضافة الى تشغيل الايدي العاملة و انخفاض مستوى البطالة ، وذلك يؤدي الى زيادة تداول الاموال بين الافراد الامر الذي يؤدي الى تنشيط السوق .

لذلك اصبح من الاهمية تحليل دور الاستثمار في إقليم كوردستان العراق وتحديد مساهمته في القطاع الصناعي وتأثيره على التنمية الاقتصادية في هذا الإقليم.

3-هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الواقع الاستثماري في إقليم كوردستان العراق خصوصاً في مجال القطاع الصناعي كذلك تحليل البنية الصناعية حسب المحافظات ، و الكشف عن أهم الوسائل والسبل التي تؤدي الى تنمية القطاع الصناعي في الإقليم.

4-فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاستثمارات يساهم مساهمة فعالة في تنمية القطاع الصناعي في اقليم كوردستان العراق.

5-منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي لبيان دور الاستثمارات و مدى مساهمته في تنشيط و تنمية القطاع الصناعي في اقليم كوردستان العراق ، فضلا عن اسلوب الاحصاء الوصفي التي يمكن الاستعانة بها لقياس كفاءة الفعاليات الصناعية وذلك بالاسناد الى بعض الجداول والاشكال البيانية .

6-حدود البحث:

مكانيا : يتضمن المشاريع الصناعية المرخصة من قبل هيئة الاستثمار في الاقليم .

زمانيا : يغطي البحث المدة الممتدة بين (2010 – 2017)

المبحث الاول: ماهية الاستثمارات و طبيعته

اولا: تعريف الاستثمار

المقصود بالاستثمار هو التضحية بانفاق مالي معين الان في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل و بذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا يضمن التضحية والحرمان والانتظار طيلة فترة الاستثمار. (الزين، 2012، ص16)

كما يمكن تعريفه بانه توظيف الاموال المتاحة في اصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية اكثر في المستقبل، هذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلا من استخدام هذه الاموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلى بها المستثمر عن راسماله

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

آخذين بالاعتبار تحقيق عوائد تغطي قيمة التعويضات المطلوبة و علاوة المخاطر الناجمة عن عدم التاكد في الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل و تتجاوز معدل التضخم. (شبيب، 2009، ص15)

كما عرف بانه هو التخلى عن الحيازة الفورية للأموال من اجل الحصول على كمية أكبر في المستقبل.(Reilly And Brown، 2011، 4).

ثانيا: اهمية الاستثمار

ان للأستثمار دور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي في اي بلد ويرجع ذلك الى استراتيجية الاستثمار، وان اهم دور للأستثمار يكون على المدى الطويل، وأنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، أي أن معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات الاستثمارية في أي بلد فالاسراع في التنمية الاقتصادية لابد ان تواكبه زيادة الاستثمارات واستغلال الطاقات والامكانيات المتاحة للمجتمع احسن استغلال. (الزين، 2012، ص42)

لذلك نجد ان الدول المتقدمة اهتمت بموضوع الاستثمار اهتماما كبيرا و ذلك من خلال اصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار ويتضح ذلك الاهتمام من خلال قيامهم بتسهيل كافة الاجراءات اللازمة لانتقال رؤس الاموال من دولة الى اخرى.

ويمكن أن نلخص اهمية الاستثمار من خلال النقاط التالية: (برقوق واخرون، 2016، ص21)

1-زيادة الدخل القومي.

2-خلق فرص عمل جديدة.

3-يقوم بتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4-زيادة الانتاج و دعم الميزان التجاري و مبزان المدفوعات.

ثالثا / اهداف الاستثمار

إن للعملية الأستثمارية جملة من الاهداف نجملها كالآتي: (الزين، 2012، ص44) (شموط و كنجو، 2010، ص10)

1-الاهداف الاقتصادية: يؤدي الاستثمار الى تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد على رأس المال المستثمر و زيادة نموه و تطوره، هذا بالاضافة الى زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الاكفأ لعوامل الانتاج و بالاخص المواد الخام والطاقة، كذلك تعميق التصنيع المحلي وزيادة انتاج السلع والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة و زيادة العائد والمردود الاقتصادي.

2-الاهداف التكنولوجية: ان الاستثمارات يؤدي الى تطوير التكنولوجيا واساليب الانتاج المحلية لتصبح اقدر على الوفاء باجتياجات الدولة والافراد، كذلك تطوير واستيعاب التكنولوجيا واساليب الانتاج التي تم استيرادها لتصبح مناسبة للظروف المحلية ويكون نموذجا يقتدى به من جانب المشروعات المماثلة.

3-الاهداف الاجتماعية: يساهم الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل، كذلك يساهم في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

4-الاهداف الاجتماعية: يساهم الاستثمارات في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة بالاضافة الى تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع. و ذلك من خلال تأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية وتنهي التبعية لمجتمع أخر.

رابعا: ادوات الاستثمار

نقصد بأدوات الاستثمار تلك الادوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين من اجل الحصول على اصل معين، وان ادوات الاستثمار كثيرة و متنوعة و من اهم هذه الأدوات: (صابرية، 2017، ص9-10) (شبيب، 2009، ص 60 - 61)

1-الاوراق المالية: تتميز هذا النوع من الادوات بمرونتها ولها عدة انواع تختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق كما ان لها العديد من القيم المختلفة، فهناك القيمة الاسمية للاصل والتي تحدد وفق النصوص والتعليمات القانونية، وكذلك شكل القيمة السوقية والتي تزيد او تنقص عن القيمة الاسمية، و هناك نوعان من الاوراق المالية و هما الاسهم و السندات حيث تختلف عوائد كل منها عن الآخر كما تختلف نسبة مخاطرهما.

2- الاستثمار في العقارات: يعتبر من الاستثمارات المربحة والمقبولة كما انها تحتاج الى راس مال كبير، و يأتي الاستثمار في العقارات في المرتبة الثانية من بين ادوات الاستثمار كونها متاحة بشكل واسع للمستثمرين.

3-الاستثمار في السلع: تعد السلع احدى ادوات الاستثمار وذلك لما لها من مزايا اقتصادية خاصة تجعل منها اداة استثمارية جيدة حيث ان اغلب عقود التعامل بهذه السلع تتم بطريقة العقود المستقبلية والتي هي عبارة عن عقد بين طرفين، الطرق الاول الذي ينتج السلع والطرف الاخر الوكيل.

4-المشروعات الاقتصادية: هذا الاداة اكثر ادوات الاستثمار انتشارا و تتمثل في المشاريع الصناعية والتجارية والزراعية، و تتصف مثل هذه الاستثمارات بانها استثمارات في اصول حقيقية كالمباني والالات والمكائن و غيرها ومن ميزاتها انها تساهم في انتاج القيمة المضافة للأقتصاد القومي ويؤدي هذا الى زيادة ثروة المالكين وعلى مستوى البلد فانها تؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي و في تراكم رأس المال الثابت.

5-العملات الاجنبية: تظهر اهمية التعامل بالعملات الاجنبية لكونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية أي الوجه الآخر للتعاملات الدولية و العلاقات بين الدول. و يعتمد سوق العملات الاجنبية على الاسعار المعروضة من قبل اشهر المصارف العالمية وهو السوق الذي يقوم بمبادلة عملات الدول مع بعضها البعض و بفعل تاثير قانون العرض والطلب تتحدد اسعار الصرف الاجنبي، وعند التعامل بالعملات الاجنبية كأدوات استثمارية يجب العلم بحساسية هذا الاداة و تأثيرها بعوامل متعددة منها اقتصادية و سياسية.

خامسا: مجالات الاستثمار

تختلف مجالات الاستثمار باختلاف اهميته واهدافه وطبيعة النشاط الاقتصادي المستثمر فيه كما يمكن تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة الا ان من اهم هذه التبويبات نوعان هما: (اسماء، 2014، ص10)

1-المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار

بحسب هذا المعيار تنقسم مجالات الاستثمار الى نوعين:

أ-الاستثمارات المحلية: يقصد بها جميع الفرص المتاحة للأستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن اداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات الاوراق المالية المشروعات التجارية.. الخ.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

ب- الاستثمار الخارجي: وهو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو المؤسسات الدولية داخل البلد المعني، وهذا النوع من الاستثمار له أهميته في كثير من دول العالم لاسيما النامية منها، من خلال نقل أموال من بلد لاستثماره في بلد أخر قد هيأ له المناخ الملائم لعملية الاستثمار.

والاستثمار الأجنبي نوعان:

النوع الاول: الاستثمار الأجنبي المباشر:وهو عبارة عن نقل الأموال من بلد المستثمر إلى بلد المضيف لاستثمارها في مشروعات اقتصادية تدعم الاقتصاد الوطني للبلد المعني. وتأتي أهمية هذا النوع من الاستثمار في كونه لا يحمّل الدولة المستثمر فيها أي أعباء لكونه لا يترتب عليه أية فوائد لأنه لا يمثل اقتراضاً مالياً.

النوع الثاني: الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

ويتسم هذا النوع من الاستثمار الأجنبي بكونه استثمار قصير الأجل يهتم في شراء الأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية، أي إن هذا الاستثمار لايتم في أصول إنتاجية حقيقية، بل يكون الاستثمار في المضاربة بالأسواق المالية. (العقيدي، 2009، ص2)

2-المعيار النوعي لمجالات الاستثمار:

بحسب هذا المعيار تصنف الاستثمارات الى نوعين: (ايمان، 2017، ص20)

أ-الاستثمارات الحقيقية او الاقتصادية: متى وفر للمستثمر الحق في حيازة اصل حقيقي كالعقار او السلع، فان هذا الاستثمار يعتبر حقيقيا. والاصل الحقيقي يقصد به كل اصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية اضافية تظهر على شكل خدمة مثل العقار.

ب- الاستثمار المالي: يقصد به الاستثمار في سوق الاوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لاصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل اسهم او سند... الخ، والاصل المالي يمثل حقا ماليا لحامله كما يحق له الحصول على جزء من عائد الاصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في اقليم كوردستان العراق

اولا: مفهوم واهمية القطاع الصناعي

مفهوم القطاع الصناعي: هذا الحقل يهتم بدراسة المشكلات الاقتصادية على المستوى الإجمالي لقطاع الصناعة، كمشكلات إنتاجية العمل واستخدام القوى العاملة وكلف المنتجات الصناعية وأسعارها، ومراقبة التطورات في معدلات نمو الإنتاج الصناعي ودراسة طبيعة واتجاهات الاستثمار الصناعي ونسب استغلال الطاقات الإنتاجية في هذا القطاع. (الربيعي، 2015، ص1)

ثانيا -اهمية القطاع الصناعي:

تعتبر الصناعة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة حيث تلعب الصناعة دورا مهما في اقتصاديات البلدان المتقدمة باعتبار أن الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية، أن تنمية القطاع الصناعي يؤدي الى زيادة القيمة المضافة كما يساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء وتحسين الموازين الاقتصادية وتشغيل الأيدي العاملة وتقليل معدل البطالة وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة. ومن هنا فإن دعم

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنموية شاملة، لا سيما وأن هذا القطاع له وزن نسبي كبير بين القطاعات الاقتصادية. يمكن ان نلخص اهمية القطاع الصناعي بما يلي: (نية، 2018، ص 5-6)

1-إن معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبيا في القطاع الصناعي تساهم في تعجيل نمو الدخل الوطني من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى.

2- إن التطور الصناعي يساعد على تخفيف ظاهرة عدم استقرار الاقتصاد خاصة الدول النامية اذ يعتمدون على منتوج واجد أو عدد قليل من المنتجات الأولية.

3- يستطيع القطاع الصناعي أن يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من استيراد مثل هذه السلع والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

4- إن نمو وتوسع الصناعة السريع نسبيا لابد أن يؤدي إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يعمل على تعديل وتوازن الهيكل الاقتصادي للبلد.

ثالثا: واقع القطاع الصناعي في اقليم كوردستان العراق

يعتبر الصناعة في اقليم كوردستان من القطاعات الاقتصادية المهمة خاصة وان اجواء كوردستان مساعدة لتطوير و نمو هذا القطاع و ذلك نظرا لوجود الغابات الطبيعية و المراعي الواسعة والمقالع الحجرية حيث ازدهر منذ القدم صناعات حرفية يدوية كثيرة بدأت بالنحت على الاحجار والحفر على الاخشاب هذا بالاضافة الى اصواف الاغنام والماعز في الحياكة والتطريز و صناعة الانسجة المتنوعة للملابس و حياكة البسط والسجاجيد. ولكن بسبب الظروف السياسية التي مر بها كوردستان من الثمانينات و حتى الان ادى الى نمو القطاع الصناعي تارة وانخفاضها تارة اخرى، ولكن بعد انتفاضة شعب كوردستان وبعد ذلك سقوط النظام السابق وتشكيل حكومة اقليم كوردستان ادى الى اهتمام حكومة الاقليم بتنمية القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الاقتصادي حيث جاء في المادة (2) من قانون رقم (11) لسنة 2006: (وقائع كردستان، 2006، ص13)

1-اجازة تاسيس المشاريع الصناعية او توسيعها وتغيير اغراضها بعد اعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع

2-تاسيس المجمعات الصناعية وتوفير الخدمات اللازمة لها في اطار خطط التنمية الصناعية في الاقليم.

3-تشجيع تصدير المنتجات الصناعية الوطنية.

هذا بالاضافة الى مجموعة من الاهداف الاخرى.

ان تطور وتنمية هذا القطاع دور مهم في معالجة اختلال الهيكل الاقتصادي في الاقليم و تحسين ميزان المدفوعات و تشجيع الصادرات و استيعاب الايدي العاملة و استغلال الطاقة الشبابية احسن استغلال و تحسين المستوى المعيشي.

يبين الجدول رقم (1) عدد المشاريع الصناعية التي تم انشاؤها خلال المدة (2010-2017) في محافظات اقليم كوردستان العراق حيث وصل الى(161) مشروع خلال تلك الفترة، يلاحظ ان الحصة الاكبر من نصيب محافظة اربيل حيث تم انشاء (71) مشروع من مجموع (161) اي بنسبة(44٪)، وفي المرتبة الثانية محافظة دهوك حيث ان حصته (51) مشروع اي بنسبة (31.6٪) من مجموع المشاريع، اما محافظة السليمانية ياتي في المرتبة الاخيرة بمقدار (39) مشروع و بنسبة (24.2٪) من مجموع المشاريع.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

يلاحظ ايضا ان اكثر المشاريع الصناعية التي تم انشاؤها في الاقليم كان في عام 2013 **بمعدل (** 44 **) مشروع، اما بعد عام** 2013 **انخفض عدد المشاريع الصناعية عاما تلو الاخر، والسبب يعود الى الازمة المالية التي واجهت حكومة اقليم كوردستان بسبب الخلاف بين الاقليم و المركز بسبب عائدات النفط من جهة و حرب داعش من جهة اخرى.**

جدول رقم (1)

عدد المشاريع الصناعية المجازة في اقليم كوردستان العراق خلال المدة (2010 — 2017)

المحافظة السنة	اربيل	السليمانية	دهوك	المجموع
2010	13	5	5	23
2011	7	2	7	16
2012	8	6	15	29
2013	19	15	10	44
2014	11	2	6	19
2015	6	6	2	14
2016	4	2	6	12
2017	3	1	0	4
المجموع الكلي	71	39	51	161

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات مديرية هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان.

والشكل رقم (1 **) يبين عدد المشاريع التي تم انشاؤها خلال المدة (** 2010 -2017 **) في اقليم كوردستان العراق والتي يبين بشكل واضح ارتفاع هذه نسبة في عام (** 2013 **).**

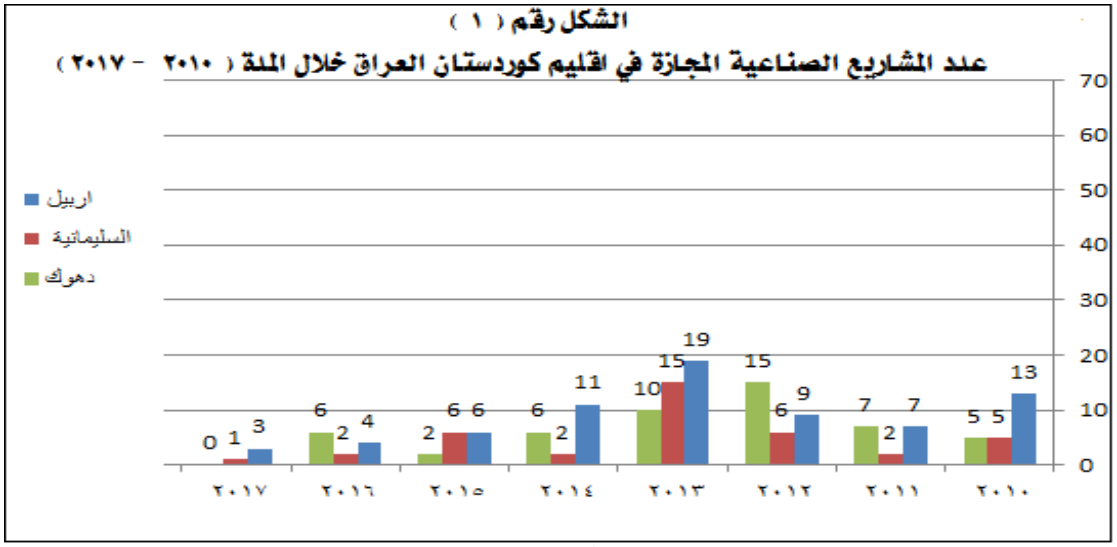

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات مديرية هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

اما من حيث رأس مال هذه المشاريع فكما يتبين من الجدول رقم (2) فان مجموع راس مال هذه الماشاريع خلال المدة (2010-2017) كان (15,636,412,675) دولار، بالنسبة لرأس مال المشاريع يأتي محافظة السليمانية بالمرتبة الاولى حيث ان مجموع رأس المال المشاريع الصناعية في السليمانية وصل (7,850,234,093) دولار وهذا يدل على ان المشاريع الصناعية في هذه المحافظة مع قلة عددها الا ان رأسمالها كبير وان نسبة (50.2٪) من مجموع رأس مال الشاريع الصناعية تم انفاقها في محافظة السليمانية، اما محافظة اربيل يأتي في المرتبة الثانية بمجموع (5,599,179,618) دولار وبنسبة (35.8٪) و محافظة دهوك بمجموع (2,186,998,964) دولار ياتي في المرتبة الثالثة و بنسبة (13.9٪). كما ان اكبر نسبة من رأس المال قد تم تشغيله في المحافظات الثلاث كان في عام (2013) بمبلغ قدره (7,282,206,442) دولار، كما ويلاحظ ايضا انخفاض هذه النسبة بعد عام (2013).

جدول رقم (2)

رأس المال المشاريع الصناعية المجازة في محافظات اقليم كوردستان العراق بالدولار خلال المدة (2010-2017)

المحافظة / السنة	اربيل	السليمانية	دهوك	المجموع
2010	317535183	1141257223	50693822	1509486228
2011	144779528	33469582	34874578	213123688
2012	478696259	82906100	40199686	601802045
2013	1973100108	4262757400	1046348934	7282206442
2014	670364909	240000000	15603387	925968296
2015	1933488441	794959328	858472785	3586920554
2016	30896970	1261965500	140805772	1433668242
2017	50318220	32918960	0	83237180
المجموع الكلي	5599179618	7850234093	2186998964	15636412675

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات مديرية هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان.

والشكل التالي يبين حجم المبالغ التي تم استثمارها في القطاع الصناعي في اقليم كوردستان خلال المدة(2010 2017)

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

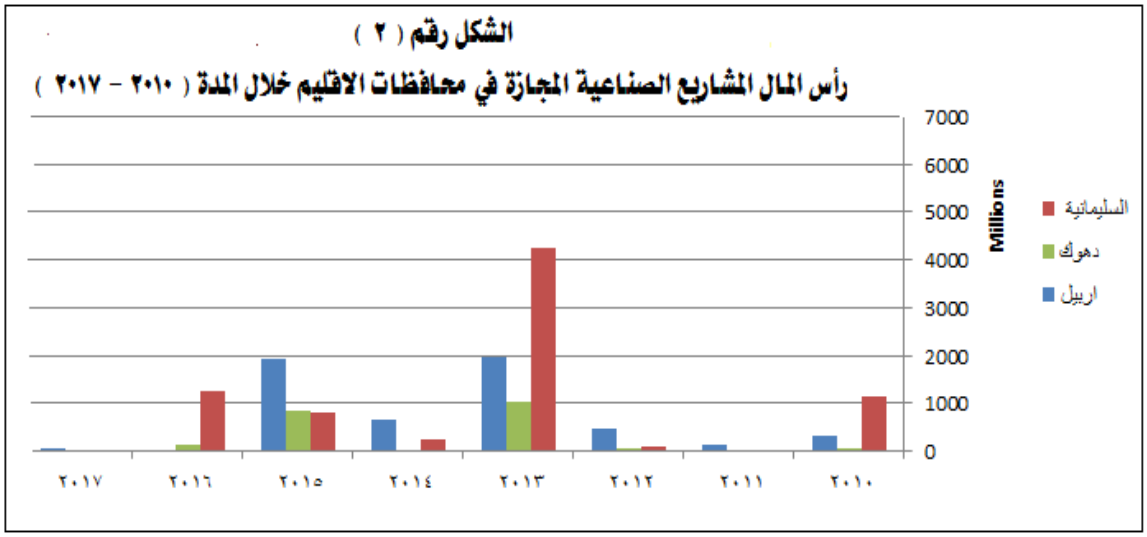

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات مديرية هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان.

اما النسبة المئوية للمبالغ المنفقة على المشاريع الصناعية نلاحظ انخفاض نصيب محافظة دهوك في هذا القطاع والباقي موزعة بين محافظتي اربيل والسليمانية بنسب متفاوتة والسبب يعود الى وجود تشوهات هيكلية و وعدم قدرة هيئة الاستثمار في رسم خارطة استثمارية متوازنة في الإقليم و التوجيه غير الكفوء للموارد الاقتصادية المتاحة. كذلك عدم وجود خطة للتنمية الاقتصادية والتنمية المتوازنة بين محافظات الاقليم كما يبين الجدول رقم (3).

إن متطلبات توسيع الاستثمار ورفع نسبة مساهمته في التنمية الاقتصادية تتطلب تفعيل نشاطات هيئة الاستثمار وخاصة في مجالي رسم الخارطة الاستثمارية للإقليم،

جدول رقم (3)

النسبة المئوية للمبالغ المنفقة على المشاريع الصناعية في محافظات الاقليم خلال المدة (2010 - 2017)

المحافظة / السنة	اربيل	السليمانية	دهوك	المجموع
2010	%21.03	%75.60	%3.35	%100
2011	%67.93	%15.70	%16.36	%100
2012	%79.54	%13.77	%6.67	%100
2013	%27.09	%58.53	%14.36	%100
2014	%72.39	%25.91	%1.68	%100
2015	%53.90	%22.16	%23.93	%100
2016	%2.16	%88.02	%9.82	%100
2017	%60.45	%39.54	%0.0	%100

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات مديرية هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان.

كما يبين الشكل التالي حصة كل محافظة من المحافظات من المبالغ المنفقة على القطاع الصناعي في الاقليم.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

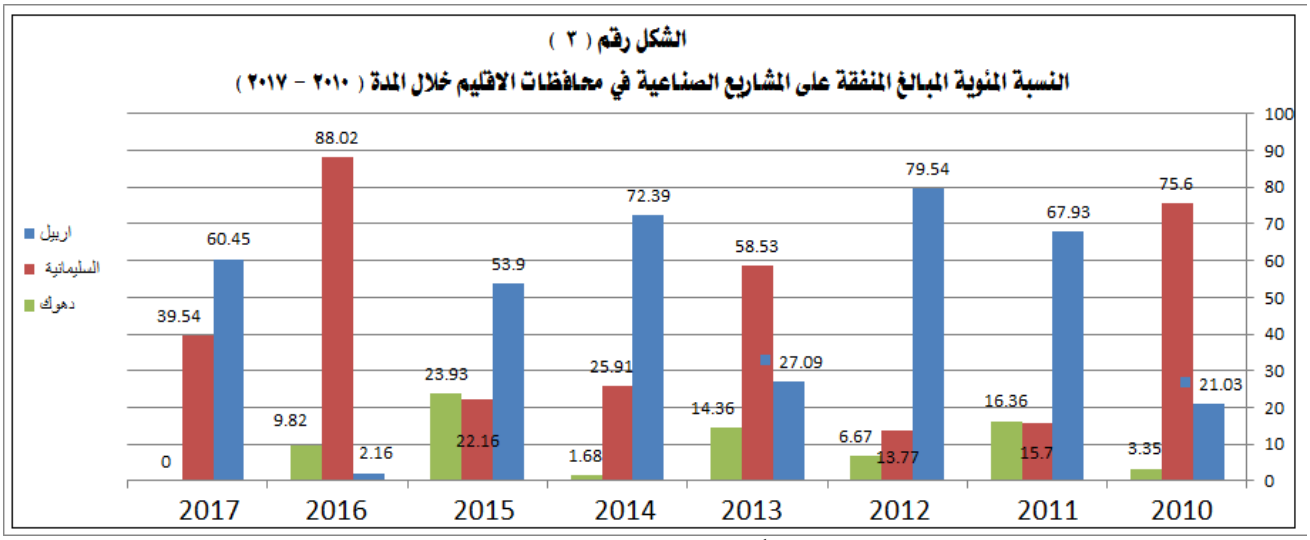

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات مديرية هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان.

اما الجدول رقم (4) يبين نسبة الاموال التي تم انفاقها على المشاريع الصناعية ومقارنتها بالاموال التي تم انفاقها على القطاعات الاقتصادية الاخرى. يلاحظ ان عامي (2011 و 2012) كان نسبة الاستثمار في مجال الصناعي قليل مقارنة بالقطاعات الاخرى حيث ان عام (2011) من مجموع (3,323,885,250) دولار كان حصة القطاع الصناعي (214,123,688) دولار فقط اي بنسبة (6.44٪) وهذه نسبة قليلة جدا، كذلك الحال بانسبة الى عام (2012) فكان حصة القطاع الصناعي (9.84٪) وهذه ايضا نسبة قليلة، اما بعد هام 2012 اتجه هذه النسبة الى الارتفاع بشكل ملحوظ وان اكبر نسبة خلال فترة الدراسة كان عام (2015) حيث ان من مجموع (3,946,571,340) دولار تم انفاق (3,586,420,554) دولارا في مجال القطاع الصناعي وبنسبة (90.87٪) ، وهذه النسبة كبيرة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى.

جدول رقم (4)

النسبة المئوية للمبالغ المنفقة على المشاريع الصناعية مقارنة بالمشاريع الاخرى في الاقليم خلال المدة (2017 - 2010)

السنة	المبالغ المنفقة على المشاريع الاستثمارية غير الصناعية	المبالغ المنفقة على المشاريع الصناعية	النسبة المئوية للمبالغ المنفقة على المشاريع الصناعية
2010	4733128049	1468985228	31.03
2011	3323885250	214123688	6.44
2012	6133398467	604033580	9.84
2013	11757076764	7282206442	61.93
2014	6077318689	3087585495	50.8
2015	3946571340	3586420554	90.87
2016	1835366590	1433667742	78.11
2017	772896665	333632132	43.16

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات مديرية هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

يتبين من الشكل (4) انخفاض نسبة الاستثمارات في القطاع الصناعي في عامي (2011 و 2010) كما يبين ارتفاعها من عام 2013 -2017 , وهذا مؤشر على زيادة الرغبة في الاستثمار في القطاع الزراعي في اقليم كوردستان العراق.

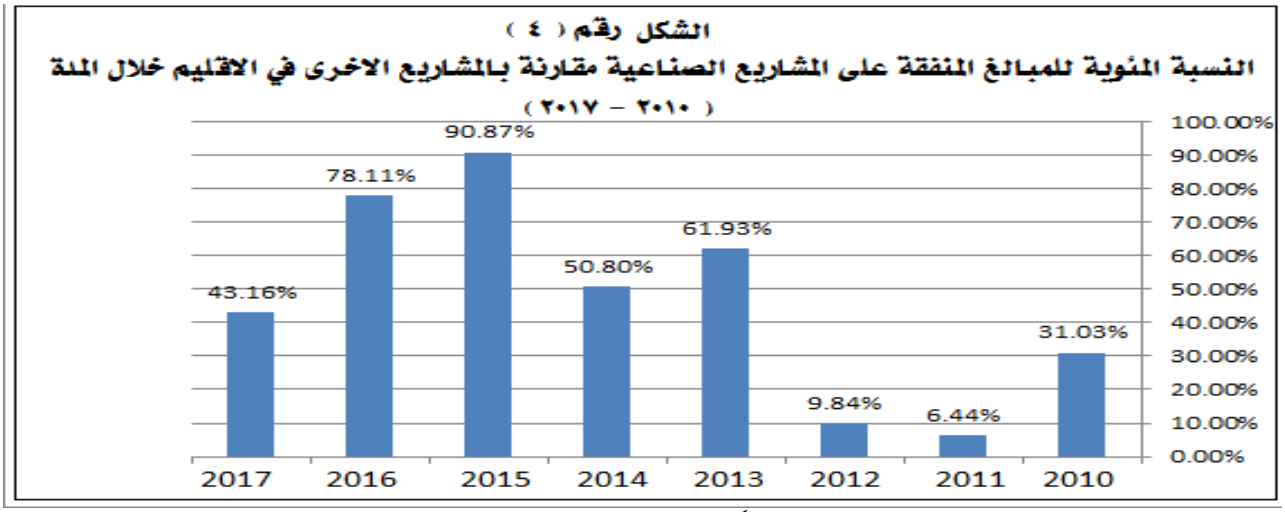

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات مديرية هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان.

الان و حسب إحصائية للمديرية العامة للتخطيط والمتابعة في وزارة التجارة والصناعة بإقليم كوردستان إلى أن الصناعة في اقليم كردستان يضم نسبة 48٪ من الصناعات العراقية وان هناك 4105 معامل في إقليم كوردستان حتى عام 2019 و أغلبها في محافظة أربيل، لكن محافظة السليمانية تأتي في المرتبة الأولى من حيث حجم رؤوس الأموال المستثمرة في تأسيس المعامل بنسبة 67.5٪ من مجموع رؤوس أموال المعامل(جبار،2019،ص1) حيث تعتبر محافظة السليمانية هي اكبر مدينة صناعية في العراق حيث تضم نسبة 36٪ من الصناعات العراقية. (عثمان، 2018، ص1). والسبب في ذلك وفرة المواد الخام للصناعات الإنشائية في محافظة السليمانية مثل الحديد وأحجار المرمر ،حيث توجد غالبية معامل الصناعات الإنشائية في هذه المحافظة، فهناك ستة معامل اسمنت في الإقليم، خمسة منها في السليمانية.

من خلال ما سبق ذكره يتبين انه خلال المدة (2010-2017) يلاحظ انه في بعض الاعوام هناك اهتمام بالقطاع الصناعي في الاقليم مثل عام (2015) حيث كان نسبة (90.87٪) من الاستثمارات في المجال الصناعي، وبعض الاعوام يلاحظ ان الاستثمارات في الصناعة ضعيف جدا مثل عام (2011) حيث كان نسبة الاستثمارت (6.44٪) ، هذا بالاضافة الى انه ليس هناك تنمية صناعية متوازنة ،حيث يلاحظ وجود نشاط صناعي في محافظتي اربيل والسليمانية في حين محافظة دهوك ليست كذلك. وهذا يدل على انه ليس هناك مسارا واضحا للتنمية الاقتصادية في اقليم كوردستان .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

الاستنتاجات:

من خلال العرض و التحليل توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

1-ان نمو القطاع الصناعي في اقليم كوردستان العراق كان متذبذبا بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها الاقليم من الثمانينات وحتى الان .

2- يلاحظ زيادة عدد المشاريع الصناعية في محافظة اربيل خلال فترة البحث . حيث تم انشاء (71) مشروع في اربيل من مجموع (161) مشروع.

3-ان توزيع المشاريع الصناعية بين محافظات الاقليم يعتبر غير متوازن .

4- ان الموارد الاقتصادية الموجودة في اقليم كوردستان يعتبر من العوامل المساعدة في تطوير و نمو القطاع الصناعي .

5-بعد عام 2013 انخفض عدد المشاريع الصناعية في الاقليم والسبب يعود الى الازمة المالية التي واجهت حكومة الاقليم بسبب الخلاف بينها وبين المركز بسبب عائدات النفط من جهة و حرب داعش من جهة اخرى.

6- من حيث رأسمال المستثمر في المشاريع الصناعية تأتي محافظة السليمانية في المرتبة الأولى .

المقترحات:

في ضوء ما سبق من الاستنتاجات نقترح ما يلي:

1-اعادة ترشيد الحوافز الضريبية لجذب المزيد من الاستثمارات وذلك بالتركيز على توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الانتاجية لاسيما المشروعات التصديرية.

2-الاهتمام بمحافظة دهوك في مجال التنمية الصناعية وذلك لأن اقل عدد وأقل رأس مال تم تشغيله في هذه المحافظة، ويتم ذلك من خلال تشجيع المستثمرين بالاستثمار في القطاع الصناعي واجراء جملة التسهيلات لهم.

3-العمل على استخدام الموارد الموجودة في الاقليم والتي لم تستخدم لحد الان لعدم وجود شركات صناعية في هذا المجال و ذلك من اجل تنويع المنتجات الصناعية.

4- وضع الاشخاص ذات الكفاءات العلمية في المناصب القيادية لإدارة القطاع الصناعي .

5- الزام الوزارات والمؤسسات الحكومية بشراء احتياجاتها من السلع والبضائع من المصادر الوطنية وعدم السماح لها بالاستيراد وذلك دعما للصناعة المحلية.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021

The Impact of Investments on the Development of the Industrial Sector in the Kurdistan Region of Iraq During the Period (2010-2017)

Shorsh Qadir Ali
Department of Accounting, College of Administration & Economics, University of Human Development, Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Region, Iraq.

E-mail: shorsh.ali@uhd.edu.iq

Abstract:

This research aims to know the impact of investments on the development of the industrial sector in the Kurdistan region of Iraq. In order to achieve the research aim, the reality of investments and the extent of the contribution on the impact of existing investments in the industrial sector have analyzed. The research presented the possible ways, mechanisms, and procedures to develop the industrial sector. The research adopted a descriptive and analytical approach to answer the research questions and determine the impact of investments on the industrial sector. It reached a set of conclusions, the most important of which are: The industrial sector in the Kurdistan region is one of the most important economic sectors because it enjoys appropriate economic resources which assist the sector to develop and grow, where the governorate of Sulaymaniyah is considered as the first rank in terms of the size of invested capital for establishing industrial plants. Finally, the research suggested a number of recommendations, the most important of which are: Rationalizing tax incentives to attract more investments by focusing on directing investments towards productive projects, especially export projects As well as working to use the resources in the region that have not been used so far because there are no industrial companies in this field, in order to diversify industrial products.

Keywords: Investments, Industrial Sector, Industrial Projects, Industrial Development, Kurdistan Region.

المصادر:

بلخوان صابرية، قرار اختيار الاستثمار، بحث ماجستير غير منشور، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017.

بيانات مديرية هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان .

جريدة العالم، تصريح (محمود عثمان)مدير دائرة الاحصاء في محافظة السليمانية، مأخوذة من الموقع http://www.alaalem.com/?aa=news&id22=48895، 2018.

جمال الدين برقوق و اخرون، ادارة الاستثمار، دار الحامد للنشر والوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2016.

حميد بن نية، دور القطاع الصناعي في تحقيق الاساقرار الاقتصادي في الجزائر، الملتقي العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل بونامج التنويعالاقتصادي في الجزائر، 2018.

دريد كامل ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والطبع، عمان، الاردن، 2009.

زيقم ايمان، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار في الجزائر، بحث ماجستير غير منشور، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017.

فلاح خلف الربيعي، الاقتصاد الصناعي، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2015.

محمد عبدالكريم منهل العقيدي، عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والتجارة العالمية، مجلة الزراعة العراقية، العدد، 5، 2009.

مقابلة مع (محمد جبار) مدير التنمية الصناعية في السليمانية مأخوذة من الموقع https://www.rudaw.net/arabic/business/05052019 , بتاريخ 2019/5/5.

مروان شموط و كنجو عبود كنجو، اسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.

منصوري الزين، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2012.

نحال اسماء، سياسة دعم و ترقية الاستثمار في الجزائر، بحث ماجستير غير منشور، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014.

وقائع كردستان، قانون وزارة الصناعة لاقليم كوردستان – العراق رقم 11 لسنة 2006، رقم العدد:64، عدد الصفحات: 4.

FRANK K. REILLY and KEITH C. BROWN TENTH, EDITION ،Investment Analysis & Portfolio Management،Cengage Learning، USA, 2011

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(8).No(2).Paper_10 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.8. No.2,June.2021